



✓ التحركات الاحتجاجية في شهر أوت 2014

✓ الحراك الاجتماعي في القيروان

✓ عدد الحالات ارتفع خلال شهر أوت : الانتحار... ملف تهمله السلطات

✓ الذكرى الثانية لفاجعة لمبيوني: الحراقّة:
بين مآسي الواقع والإجراءات اللانسانية

التحركات الاحتجاجية في شهر أوت 2014

الاحتجاجية الجماعية فقد كانت 65 تحركا كانت كما

يلي :

- 17 تحركا احتجاجيا عفويا
- 33 تحركا احتجاجيا تلقائيا
- 15 تحركا احتجاجيا عشوائيا

أما عن أسباب هذه التحركات فيمكن تصنيفها كما

يلي :

- 19 تحركا احتجاجيا لأسباب سياسية
- 6 تحركات احتجاجية لأسباب أمنية
- 10 تحركات احتجاجية لأسباب اقتصادية
- 22 تحرك احتجاجي لأسباب اجتماعية
- 7 تحركات احتجاجية لأسباب بيئية
- تحرك احتجاجي واحد لأسباب ادارية

تميز شهر أوت المنقضي بالحجم الهائل للتحركات الاجتماعية فبالرغم من هذه الفترة من الصيف والتي تتميز بالعطلة والركون الى الراحة والاهتمام بالشؤون الخاصة الا أن ذلك لم يمنع محافظة التحركات الاجتماعية على نفس النسق تقريبا كما هو الشأن خلال الأشهر الماضية

فقد سجلت وحدة الرصد للتحركات الاحتجاجية التابعة للمرصد الاجتماعي التونسي 88 تحركا احتجاجيا شملت 21 ولاية من ولايات الجمهورية في حين بلغ عدد التحركات الاحتجاجية خلال الشهر الماضي 90 تحركا وبنفس عدد الولايات مع بعض الاختلافات حيث لم تشهد ولايتي سليانة وبن عروس أي تحرك على غرار الشهر الماضي في حين شهدت ولايتي أريانة ونابل تحركات احتجاجية خلال هذا الشهر

لاحظنا أيضا اختلافات هامة في حجم تحركات بعض الولايات حيث تراجع عدد التحركات بشكل ملفت بكل من ولايتي تونس و صفاقس في حين تم رصد تحركات احتجاجية هامة بكل من ولايتي جندوبة والقيروان وبشكل أقل بولايتي قفصة و بنزرت في حين حافظت ولاية سيدي بوزيد على نفس عدد التحركات الاحتجاجية خلال الشهر الماضي

حول طبيعة هذه التحركات الاحتجاجية ، فقد كان عدد الاحتجاجات الفردية 23 تحركا تمثل بالخصوص في حالات الانتحار ومحاولات الانتحار، أما التحركات



الاطار العام للتحركات الاحتجاجية خلال شهر
أوت 2014

تتميز نهاية شهر أوت عموما بكونها نهاية الفترة الصيفية وبداية لسنة سياسية ودراسية ورياضية جديدة ، فالسنة السياسية تبتدأ بحدث الانتخابات التشريعية والتي ستلها الانتخابات الرئاسية وهي المرة الأولى التي سيتنافس فيها الى حد الان ما يزيد عن الثلاثين مترشحا نساء ورجالا ، من مختلف الاعمار

الاقتصادية الحادة التي تمر بها تونس في الفترة الحالية وانعكاسها على الاسعار وتردي الخدمات الاجتماعية وتنامي الفقر والهشاشة والاقصاء والتمهيش الذي تعاني منه المناطق الداخلية .

لعل الحدث الأكثر أهمية خلال شهر أوت تميز بالخصوص في تقديم قوائم المترشحين للانتخابات التشريعية القادمة هذه الانتخابات التي ستفرز التشكيلة السياسية الحاكمة خلال السنوات الخمسة القادمة ، وتكمن أهمية الحدث في بروز العديد من التجاذبات داخل مختلف العائلات السياسية حيث برز شكل خاص من الاحتجاجات طالت تقريبا كل هذه العائلات بسبب تركيبة القوائم الانتخابية هذا وقد هيمنت هذه الاحتجاجات على مختلف التقارير الاعلامية في مختلف المحافل وكانت الحدث المهيمن ، وبالرغم من كون هذه الاحتجاجات كانت في الغالب داخلية عدى القليل منها الذي اخذ شكل وقفات احتجاجية للمساندين لعض الاطراف أو الرافضين لأطراف أخرى أمام مقرات الاحزاب فانها كانت مع ذلك الشاغل الاساسي لمختلف مكونات المجتمع الساسي والمجتمع المدني، الا أن هذه الاحتجاجات بقيت مقصورة على الفاعلين السياسيين ولم تاخذ أي بعدا جماهريا الشيء الذي يعيد طرح نفس الاسئلة التي تناولتها العديد من وسائل الاعلام حول مدى تمثيلية القوائم السياسية لانتظارات الناخبين خاصة وان الخلافات كانت في الغالب حول الأسماء بدرجة أساسية الت ستترأس القوائم الانتخابية ولم تكن لها علاقة ببرامج سياسية واقتصادية واجتماعية تمكن من الخروج من مختلف الازمات التي تمر بها تونس في هذا الظرف بالذات.

في نفس الاطار أعلنت الهيئة العليا المستقلة

ومن مختلف الجهات ومن مختلف القطاعات ومن مشارب سياسية مختلفة ، أما عن الانتخابات التشريعية ، فعدد المخاوف تشوبها منها الامنية والتنظيمية والمالية بالخصوص . وتقترن السنة الدراسية بالعودة المدرسية والجامعية ، فهل ستقترن هذه العودة بنفس الاشكالات التي تم تسجيلها في السنوات الفارطة حول الكلفة المادية لهذه العودة وخاصة بالنسبة للعائلات ضعيفة الدخل وما يصاحب ذلك من احتجاجات ومشاكل النقل والزمن المدرسي وتوفر الكتب المدرسية واشكالات التسجيل بالنسبة للطلبة والمبيت والمنح والمطاعم الجامعية الى غير ذلك والتي كانت على الدوام من أسباب التحركات الاحتجاجية خاصة في الوسط الجامعي وبشكل أقل في الوسط التلميذي وما تم رصد الى الان هو هذا التلويح بالاحتجاج ضد عديد الاجراءات التي تم اقرارها مؤخرا في مجالات التعليم الاساسي والثانوي والتهديد بالاضرابات والتصعيد من طرف المربين . أما بالنسبة للسنة الرياضية التي انطلقت بعد ، فقد تم رصد العديد من مظاهر العنف داخل الملاعب بين الجماهير الرياضية وبين هذه الاخيرة وقوات الامن، وقد تداولت مختلف وسائل الاعلام أشكالاً عدة عن احتجاجات المسيرين واحتجاجات المشجعين الشيء الذي يوحي بالمحافظة على نفس نسب حضور الجمهور في المباريات الرياضية وربما يدفع الامر الى اجراء مقابلات بدون حضور الجمهور وأشكال الاحتجاجات التي يمكن أن تصاحب ذلك .

بالرغم من الامال الكبير لتجاوز الازمات ذات المظاهر المتعددة التي تمر بها حاليا تونس فان السنة السياسية والتربوية والرياضية تبدو حسب عديد المؤشرات صعبة خاصة في ظل تنامي الارهاب والخوف من اتخاذه لاحجام جديدة ، ومع الازمة

للاقتخابات أن عدد القوائم المتقدمة للاقتخابات التشريعية بلغ 1500 قائمة مترشحة منها 1382 قائمة داخل البلاد و118 قائمة في الخارج وعدد القوائم المستقلة 459 قائمة أي أن ثلث القوائم المترشحة تقريبا هي خارج مدارات القوائم الحزبية والقوائم الائتلافية وقد تم رصد العديد من ردود الفعل عبر مختلف وسائل الاعلام حول هذه القوائم المستقلة حيث عبر البعض منها عن الاحتجاج على مختلف مكونات النسيج السياسي في تونس وكون الاحزاب تتصارع حول الكراسي وحول المناصب والامتيازات وليس في ذهنها مشاغل التونسي ومختلف الاشكالات التي يعاني منها لذلك يمثل هذا الترشح رد فعل وشكل من أشكال الاحتجاج على هذا التمشي كما أن البعض الآخر عبر عن الاحتجاج على الاحزاب التي ينتمي اليها في تناولها للقوائم الانتخابية حيث تعاملت مع الاسماء ولم تتعامل مع الكفاءات ولم يكن في أسلوبها الحد الأدنى الضروري للممارسة الديمقراطية فلم تتم استشارة القواعد الحزبية ولم تتم استشارة الهياكل الجهوية وعليه فقد كانت القرارات فوقية ومسقطه وكشكل من أشكال الاحتجاج تم الخروج على هذه الاحزاب وتقديم قوائم مستقلة

اعلمت الهيئة المستقلة للاقتخابات كون الـ 1500 قائمة المترشحة سيتم البت فيها خلال الاسبوع الاول لشهر سبتمبر حتى تكون نهائية ويمكن لهذه المراجعة أن تدفع نحو احتجاج القوائم التي سبت اسقاطها كما هو الشأن في كل الاقتخابات السابقة الا أن حجم الاحتجاج والياته تبقى من المسائل التي سيتم التعرف عليها في الابان .

دائما في نفس الملف الانتخابي ، والاهتمام يعود الى مكانة الحدث والحيز الاعلامي الكبير الذي أخذه خلال الاسبوع الفارطة ، في هذا الاطار تبقى دائما نفس

الهاجس ونفس المخاوف قائمة حول نسب الاقبال والمشاركة في الاقتخابات ، فبعد معركة التسجيل ومختلف حملات التعبئة التي تولتها الهيئات الرسمية وعديد الاحزاب السياسية وعديد المنظمات والجمعيات والتي أفرزت زيادة محترمة في عدد المسجلين الا ان من امتنعوا عن التسجيل بالنظر الى أهميتهم العددية يطرح العديد من التساؤلات حول أسباب العزوف وقد تم رصد بعض المواقف لا غير والتي ترى في عدم الجدوى من المشاركة في الاقتخابات احتجاج على مختلف العائلات السياسية المتنافسة التي يهيمها بالدرجة الاولى موقعها السياسي ، كما أن الاحتجاج طال السلطة لكونها أهملت الجهات المحرومة من التنمية وزادت في تهميش الشرائح الاجتماعية المهمشة وزادت في نسب الهشاشة التي تهدد شرائح اجتماعية أخرى ويبقى الاشكال دائما في عزوف الشباب عن التسجيل وكذلك عديد الفئات النسائية وخاصة في المناطق الريفية ، ستكون المعركة القادمة إذن معركة تعبئة المسجلين من أجل المشاركة في الاقتخابات ومسؤولية المترشحين أساسية في هذا المعركة اذ ماهي البرامج التي ستدافع عنها وكيف ستتم ادارة الحملات الانتخابية الى غير ذلك من الاسئلة التي تم رصدها كما ذكرنا والتي ستدفع نحو المشاركة أو العزوف على اعتبار أن العزوف هو شكل احتجاجي .

اتخذت الحكومة التونسية خلال هذا الشهر قرارا بتجميد نشاط كل الجمعيات التي لها مصادر تمويل مشبوهة والتي لها علاقة بشكل مباشر أو غير مباشر بنشاط الاحزاب المتشددة دينيا وتبين أن عدد هذه الجمعيات كبير جدا وحسب بعض المصادر الاعلامية فان الاموال المتوفرة لبعض الجمعيات خيالي وكون مصادر هذه الاموال مشبوهة هذا في وقت تواجه فيه

تونس حرباً مفتوحة على الإرهاب والإرهابيين خاصة بتزايد الأخطار في المنطقة، وقد أفرز قرار التجميد عديد ردود الفعل المحتجة على هذا القرار على اعتبار كونه قرار غير ديمقراطي ومن شأنه أن يعيق المسار الانتقالي ويمكن أن يفتح الباب من جديد أمام الدكتاتورية، وتناقلت وسائل الإعلام ردود أفعال بعض الأحزاب وبعض الشخصيات السياسية المحتجة وفي نفس الأطار تشن السلطة في تونس حملة على المساجد التكفيرية والداعمة للمتشددين والخارجة على أطر القوانين المنظمة للمساجد وكما هو الشأن بالنسبة للجمعيات المجمدة فقد تم رصد تحركات احتجاجية منددة بهذا الإجراء بل أن بعض الأحزاب ذات التوجهات الدينية طالبت مراجعة هذا القرار وذهب البعض إلى الحد بالتهديد بالتصعيد بالرغم من طبيعة المرحلة، حيث أن تونس مقبلة على انتخابات هامة وعلى استحقاقات سياسية مفصلية في ظل الأخطار الإرهابية فان عديد وسائل الإعلام المحلية تناقلت عن بعض المسؤولين ومن مصادر رسمية جدية الأخطار الإرهابية وقد لاحظنا أشكالاً متعددة من الاحتجاجات الضمنية لدى شرائح اجتماعية كبيرة وخوفها من المجهول دائماً حول الملف الإرهابي لا تزال نفس التساؤلات حول حقيقة ما يتم تناقله عبر وسائل الإعلام فالصورة التي يتم تداولها قاتمة ومخيفة ومفزعة والأسباب التي أشرنا إليها في الأعداد السابقة لا تزال قائمة حول غياب المعلومة الدقيقة، فالعمليات التي يتم إحباطها كبيرة وهامة كما أن بعض الرموز الإرهابية الخطيرة التي تم القاء القبض عليها في عمليات وصفت بال نوعية هامة هي الأخرى إلا أن المعلومات حولها بقيت محدودة وغير كافية، ومن خلال رصدنا لبعض المواقف في عديد الجهات

وخاصة تلك المعنية بشكل مباشر بالنشاط الإرهابي فان المعلومة شحيحة ولا توفر مجالات الانخراط في الفعل الميداني الجماهيري لوقف الزحف الإرهابي المدمر ولقد لاحظنا القلق والخوف من تنامي الظاهرة الإرهابية والإحباط نتيجة لعب دور المتفرج وفق نفس الأسباب المقدمة وهي على الدوام أسباب أمنية قد تفيد الإرهابيين، علماً وأن العديد من المعطيات الأمنية والعسكرية حول تحركات الجهات الإرهابية وحول اليات المواجهة يتم تداولها عبر وسائل الإعلام والتي وفق نفس الأسباب التي تتحفظ على المعلومات يمكن أن تفيد الإرهابيين والجهات الداعمة لهم وفي هذا الأطار فان الاحتجاجات الضمنية والكامنة لا تزال على حالها وكذلك حالة الاحتقان والشك في صحة بعض الأخبار. لا يزال الملف الاجتماعي العمود الفقري للاحتجاجات الاجتماعية، أشكال البنية التحتية، الزيادة في الأسعار التي تتجاوز بكثير الزيادة في الأجور، الاقتطاع من الأجور، الزيادة في أسعار المحروقات، الزيادة الجنونية في معاليم الكراء وفي أسعار مواد البناء، تدني الخدمات الإدارية، ارتفاع أسعار مواد الأستهلاك الأساسية والتلويح بزيادات جديدة للقدرة على احتواء الوضع الاقتصادي المتردي، الانهيار المستمر للدينار التونسي وانعكاس ذلك على المواد المستوردة، أشكال الماء الصالح للشرب والنور الكهربائي والنقل العمومي والخدمات الصحية، كلها لا تزال محل احتجاجات فردية وجماعية تم رصدها والأشكال هو أن الحدث لا يزال انتخابي أي صراع داخل الأحزاب على تصدر القوائم الانتخابية وبين الأحزاب من أجل توفير حظوظ النجاح في الانتخابات التشريعية المقبلة، في حين أن الأشكال التي تمت الإشارة إليها والتي تمثل الهاجس الأساسي للمواطن لم تبرز في هذه

الخلافات وهذه الصراعات التي تأخذ أحيانا أشكالا غريبة بالنظر الى الأوضاع الحرجة التي تمر بها تونس اليوم .

شكل جديد من الاحتجاج تم رصده خلال هذا الشهر ويتمثل في عديد الاعتصامات في مختلف الولايات للعمداء الذين تمت اقالمتهم بسبب ولاءتهم السياسية على اعتبار أن مسؤولياتهم تعود الى الدولة ولا تعود الى النظام السياسي فالوالي والمعتمد والعمدة هم من هياكل الدولة ويجب أن يتوفر فيهم شرط الحياد وذلك للقدرة على توفير شروط الحكم الرشيد، بينما الوزير وحتى رئيس الجمهورية فهم يعودون الى النظام السياسي نتيجة المنافسة السياسية بين الاحزاب من أجل السلطة وتطبيق كل حزب أو ائتلاف حزبي لبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالنظام السياسي بهذا وفق

أبجديات الفعل الديمقراطي متحول نتيجة المنافسة بين الاحزاب السياسية أما الدولة من خلال هياكلها ومؤسساتها فهي ثابتة ، والتحركات الاحتجاجية التي تم رصدها في هذا الاطار تعود الى تعيينات سابقة لم تأخذ بعين الاعتبار هذا الفصل الضروري بين الدولة والنظام السياسي والذي يتأسس حوله الفعل الديمقراطي

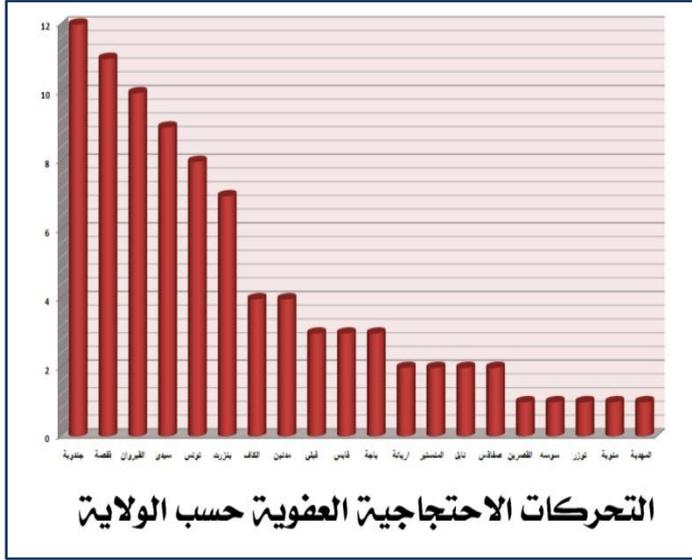
شهدت مختلف الجهات التونسية في اليوم الاخير من شهر أوت وهو يوم أحد تمت تسميته عبر عديد المواقع الاجتماعية وبعض وسائل الاعلام بيوم الأحد الأسود ونفضل أن ننعته بالمظلم نتيجة الانقطاع المفاجئ للتيار الكهربائي دون سابقة اعلام في كل الجهات دون استثناء وفي نفس التوقيت وذلك مساء هذا اليوم ، كان بالامكان اعتبار الحدث عارض بل وعادي الا أن شموليته المتزامنة وفي نفس الاماكن دون أي استثناء مثلت الحدث الذي ولد وبسرعة كبيرة حالة من الذعر

والخوف من أسبابه ، فالعطب الفني لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون عاما ، مالذي يحدث اذن، في ضل هذا التوتر والخوف من الاحتمالات المفزعة وفي غياب المعلومة ونتيجة لعدم توفر امكانات التهئية الرسمية لغياب التيار الكهربائي نشطت المواقع الاجتماعية وتم تبادل مختلف معالم الخوف والتخمينات عبر الارساليات القصير والهواتف الجوالة ، هذا وقد تطور وبشكل سريع ومخيف سوق الاشاعات ، هل هو عمل ارهابي ، أم الاعداد لعمل ارهابي ، ماذا يحدث في الجهات البعيدة والحدودية بشكل خاص ، هل تم ادخال كميات من الاسلحة ، ماذا يحدث في السجون ، في البنوك والمنشآت المالية ، هل أن تونس تشهد حدثا كبيرا وخطيرا، هل هناك تدخل عسكري أجنبي... الى غير ذلك من الاسئلة التي تم طرحها وتبادلها والتي قدمت حولها وفي اطار التخمين العديد من الاجوبة ، بعد حوالي الساعتين والنصف وبحسب المناطق عاد النور الكهربائي بشكل تدريجي وجاءت الاجابة الرسمية : الامر لا يتعدى أن يكون خلل فني . لقد عاينا مظاهر الفرح الكبيرة نتيجة عودة النور الكهربائي ، فتونسا حسب النشرات الاعلامية بسلام ، مؤسساتها بسلام والافراد بسلام ... مالذي حدث اذن ، حاولنا رصد ردود الفعل في نفس الليلة عبر مختلف المواقع الاجتماعية فكانت الاجابات تعبر عن القلق والفزع والخوف ، هناك بالتأكيد حدث ما حدث والخطير هو اقتناع السلطة أن الامر لا يعدو أن يكون عتب فني .

برز الاحتجاج في مختلف مضامينه عبر المواقع الاجتماعية وتبلور التساؤل حول حجم ما حدث ، في المستشفيات والعيادات، في المحلات التجارية ، في المطارات ، في أنظمة المراقبة ، في الفضاءات الترفيهية ونحن يوم أحد ، في المنزل ، في مختلف فضات

هذه الحرائق هي بفعل فاعل ، وقد رصدنا
 عديد مظاهر الخوف والغضب والاحتجاج لعدم
 القدرة لهذه الاعمال الاجرامية والتي يمكن أن يكون
 وراءها خلفيات ارهابية
 انتهى العدوان الاسرائيلي على غزة وبنهايته لم نسجل
 تحركات احتجاجية مساندة بل تحركات لبعض
 الاحزاب وبعض المنظمات الوطنية وبعض
 الجمعيات لجمع وتقديم المساعدة للفلسطينيين
 نتيجة ما خلفته الاعتداءات المدمرة لهذا العدوان ،
 علما وأن جل الولايات في الشهر السابق شهدت
 تحركات احتجاجية جماهيرية وسلمية للتنديد
 بالاعتداءات الاسرائيلية
ديناميكية التحركات الاحتجاجية خلال شهر

أوت 2014



تنوعت التحركات الاحتجاجية خلال هذا الشهر فقد
 تصدرت ولاية جندوبة هذه التحركات بتسجيلها
 12 تحركا في حين سجلت 4 تحركات خلال الشهر
 المنقضي تليها ولاية قفصة ب11 تحرك
 أي بزيادة أربع تحركات عما كانت عليه في الشهر
 السابق وتأتي ولاية القيروان في المرتبة الثالثة بـ 10
 تحركات أي ضعف ما تم رصده في شهر جويلية

الخدمات كمحطات البنزين مثلا ، الى غير ذلك من
 التساؤلات المحيرة والمحبطة والمخيفة ، في نشرات
 الاخبار، يتحدث المسؤول عن عطب فني وأنه لم
 يحدث أي شيء استثنائي ، علما وأن وسائل الاعلام
 الرسمية تحدثت في وقت سابق من مصادر رسمية
 عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز عن نية هذه
 الأخيرة قطع النور الكهربائي عن كل المشتركين الذين
 لم يسددوا ما تخلد بذمتهم من ديون، وفي وقت لاحق
 تم تكذيب الخبر ، كما تم الاعلام بكون عمال هذه
 الشركة سيشتون اضرابا لأسباب مهنية ، ويتبين أن
 الأمر لا هذا ولا ذاك
 يكمن الاشكال هنا في غياب المعلومة حتى وان كانت
 مؤلفة فهي مهمة وأساسية ، ومختلف مظاهر
 الاحتجاج التي تم رصدها تعود الى نفس الاسباب التي
 أشرنا اليها والتي لها علاقة بالمعلومة في مختلف
 مجالات الارهاب .

لا يزال الملف الليبي يثير العديد من المخاوف خاصة
 مع التحركات العسكرية التي تهدد أمن تونس والاعبار
 التي تتداولها مختلف وسائل الاعلام حول نية بعض
 التنظيمات الجهادية بعث مركز للخلافة في المغرب
 العربي وفي تونس بشكل أدق ، فما يتم تداوله يدفع
 نحو الخوف والاحباط ومصدرا أساسيا للاحتجاج
 الفردي والجماعي

وفي نفس هذا الملف تم رصد العديد من مظاهر
 الاحتجاج في الجنوب التونسي بسبب النقص المسجل
 في المواد الاستهلاكية الاساسية نتيجة لتوافد الالاف
 من الاشقاء الليبيين وعدم اتخاذ الاجراءات الضرورية
 لتلافي هذا النقص

عادت خلال هذا الشهر وبقوة موجة الحرائق التي
 طالت منذ شهر ماي ما يزيد عن 1500 هكتار من
 الاراضي الفلاحية والغابات وحسب تقارير أمنية فان

وحافظت ولاية سيدي بوزيد على نفس عدد التحركات بتسجيلها لـ 8 تحركات وتطور عدد التحركات الاحتجاجية بولاية بنزرت من 4 تحركات الى 7 وسجلت ولاية الكاف 4 تحركات احتجاجية كما تم رصد 6 تحركات احتجاجية خلال شهر جويلية بولاية مدين خمسة منها لها علاقة بالوضع البيئي وخلال هذا الشهر تم رصد 4 تحركات وتراجعت التحركات الاحتجاجية بولاية القصرين من 6 تحركات الى تحرك واحد وفي ولاية صفاقس من 9 تحركات الى تحركين اثنين ، وفي بقية الولايات ، تم تسجيل 3 تحركات في كل من ولايات قبلي وباجة وقابس وتحركان في كل من ولايتي أريانة والمنستير وتحرك واحد في كل من ولايات سوسة ومنوبة والمهدية وتوزر.

أم عن طبيعة التحركات الاحتجاجية ، فقد تم تسجيل 23 حالة احتجاج فردي كانت بكل من ولايات تونس وبنزرت والقيروان ومدنين 3 تحركات احتجاجية وتحركان بولايتي صفاقس وسيدي بوزيد وتحرك واحد في كل من ولايات المهديّة وسوسة ومنوبة وأريانة وباجة وجندوبة وقد أخذت كل هذه التحركات شكلا واحدا تمثل في الانتحار أو محاولة الانتحار ولم يتم تسجيل أشكال أخرى كما كان يحدث في السابق مثل الاضراب عن الطعام مثلا .

بالنسبة للتحركات الاحتجاجية الجماعية فقد أخذت أشكالا عفوية وتلقائية وعشوائية كانت كما يلي وفق خلفية كل تحرك :

. في ولاية تونس تم رصد 3 تحركات احتجاجية تلقائية ذات خلفية سياسية وتحرك احتجاجي عشوائي ذو خلفية اجتماعية

. ولاية بنزرت ، تحركان عفويان الاول ذو خلفية أمنية والثاني اجتماعية وتحركان تلقائيان لأسباب اجتماعية

. ولاية جندوبة ، تحرك عفوي واحد لأسباب اجتماعية و9 تحركات تلقائية اثنان لأسباب سياسية و3 لأسباب اقتصادية و 3 لأسباب اجتماعية وواحد لأسباب بيئية كما تم رصد تحرك عشوائي واحد لأسباب اجتماعية

. ولاية القيروان ، تحركان عفويان لأسباب أمنية و 3 تحركات تلقائية الأول لأسباب سياسية والثاني لأسباب أمنية والثالث لأسباب بيئية وتم رصد تحركان عشوائيان الأول لأسباب أمنية والثاني لأسباب إدارية . ولاية ، تحركان عفويان الأول لأسباب سياسية والثاني لأسباب بيئية

. ولاية مدين ، تحرك تلقائي واحد لأسباب اجتماعية . ولاية المنستير ، تحرك تلقائي واحد لأسباب اقتصادية

وتحرك عشوائي واحد لأسباب سياسية . ولاية قبلي ، تحركان عفويان الأول لأسباب أمنية والثاني لأسباب بيئية وتحرك احتجاجي عشوائي لأسباب اجتماعية

. ولاية باجة ، تحرك تلقائي واحد لأسباب سياسية . ولاية سيدي بوزيد ، 4 تحركات عفوية 3 لأسباب سياسية وواحد لأسباب اجتماعية و3 تحركات تلقائية واحد لأسباب سياسية واثنان لأسباب اجتماعية . ولاية اريانة ، تحرك احتجاجي عفوي واحد لأسباب بيئية

. ولاية الكاف ، تحرك احتجاجي عفوي واحد لأسباب اقتصادية و3 تحركات تلقائية اثنان لأسباب

اقتصادية وواحد لأسباب اجتماعية . ولاية قفصة ، 4 تحركات تلقائية واحد لأسباب

اقتصادية واثنان لأسباب اجتماعية وواحد لأسباب بيئية و 7 تحركات احتجاجية عشوائية 4 لأسباب

سياسية و 3 لأسباب اجتماعية



- . الاحتجاج على غلق مياه الري
- . تحسين الطرقات الحزامية
- . رفض قطع اشجار الكالاتوس
- . تركيز سد
- . تراكم الأوساخ والالقاء العشوائي للفضلات
- . ظروف العمل والوضعيات المهنية
- . تردي خدمات مستشفى جهوي
- . حفلات الزواج الفوضوية والاستخدام المفرط للشماريخ
- . الحماية من هجمات الخنزير
- . الانتصاب الفوضوي
- . ارتفاع أسعار الاعلاف
- . التحركات الاحتجاجية في ابعادها الوطنية
- . تمحورت التحركات الاحتجاجية في أبعادها الوطنية حول جملة من القضايا اهمها :
- . عزل العمد
- . اشكالات النيبات الخصوصية
- . البحث عن أسباب وفاة شاب
- . الثروة السمكية
- . الحد من عزلة وتمهيش الجهات الداخلية
- . إشكالات التشغيل والترسيم وتسوية الوضعيات المهنية الهشة
- . أوضاع حاملي الشهادات الجامعية العاطلين عن العمل

- . ولاية القصرين ، تحرك احتجاجي عشوائي واحد لأسباب سياسية
- . ولاية نابل ، تحرك عفوي واحد لأسباب اجتماعية وتحرك تلقائي واحد لأسباب سياسية
- . ولاية قابس ، تحركان تلقائيان لأسباب اقتصادية وتحرك عشوائي واحد لأسباب بيئية
- . ولاية توزر، تحرك عفوي واحد لأسباب اجتماعية

التحركات الاحتجاجية في أبعادها المحلية

- كثيرة هي المعتمديات التي شهدت تحركات احتجاجية التي تمحورت في الغالب حول :
- الاهتمام والعناية بالأوضاع البيئية
- تغير نيابات خصوصية
- توفير الخدمات الإدارية
- تحسين البنية التحتية
- توفير الماء الصالح للشرب
- تحسين محطات النقل
- تردي المسالك الفلاحية
- الحماية الأمنية
- رداءة الخدمات الصحية
- اقتطاع أجور نتيجة اضراب
- اصلاح شبكات التطهير

التحركات الاحتجاجية في أبعادها الجهوية

- تمحورت التحركات الاحتجاجية في ابعادها الجهوية حول عديد الاشكالات كان أهمها :
- . المطالبة بالتشغيل
- . الارتقاء بالأوضاع التنموية
- . تحسين البنية الأساسية
- . الاحتجاج على نتائج مناظرات انتداب

. اشكالات الانتدابات

. اطلاق سراح موقوفين

. صيانة مقرات ادارية

. قتل فتاتين برصاص دورية أمنية

. ملف المهاجرين السريين المفقودين

فضاءات التحركات الاحتجاجية

كانت أهم فضاءات التحركات الاحتجاجية خلال

شهرأوت كالتالي :

- سوق مركزية
- الساحات العمومية والطرق العامة
- مقرات ادارية وتجارية
- ميناء صيد بحري
- محطة نقل
- مراكز ولايات ومعتمديات
- مستشفيات جهوية و محلية
- مركز ثقافي

الفاعلون في التحركات الاحتجاجية

تنوع الفاعلون في مختلف التحركات الاحتجاجية فقد

كانوا كما يلي :

- تجار و باعة و بحارة و فلاحين و سائقي سيارات أجرة
- أهالي و متساكنين
- نشطاء في المجتمع المدني
- ولايات و معتمدين و عمد و رؤساء بلديات
- عاطلين عن العمل و أصحاب الشهادات الجامعية
- العاطلين عن العمل
- أعوان و اطارات طبية و شبه طبية و ادارية
- أعوان ادارة غابات و خلية ارشاد فلاحى
- موظفون و عمال حضائر
- مواطنات و أمهات مفقودين

اليات معالجة التحركات الاحتجاجية

تراوحت اليات معالجة التحركات الاحتجاجية في

اشكالها المتعددة ، كما سبق و أشرنا حول

اليات التحركات الاجتماعية خلال شهر أوت

2014

لايزال اشكال الانتحار مطروحا بكل حدة فهو الاية

الاساسية التي تم رصدتها في الاحتجاج الفردي و الى

الان لم تبرز أي بوادر جدية من طرف السلط المعنية

لمعالجة هذا الملف ، كما أننا لم نلاحظ وجود

منظمات و جمعيات تهتم بهذه المسألة بالنسبة

للتحركات الاحتجاجية الجماعية فقد أخذت خلال

هذا الشهر الأشكال التالية :

- الاعتصامات و الاضرابات و قطع الطرقات العامة

- توجيه نداءات عبر وسائل الاعلام

- تقديم العرائض

- المسيرات و الوقفات الاحتجاجية أمام مقرات

ادارية رسمية

- مواجهات مع قوات الأمن و الحرس الوطني

- غلق و تعطيل مقر شركة الفسفاط و مقر غسل

الفسفاط و إيقاف نقل الفسفاط

- غلق مقر فرع بنك و مركز بريد

- غلق مصالح ادارية

- التهديد بخياطة الأفواه

- حرق مقر للشرطة

- توجيه تشكيات جماعية للادارة المركزية

- التهديد بالانتحار الجماعي حرقا

الاحتجاجات الفردية والتي أخذت شكل الانتحار ومحاولة الانتحار فان المعالجة بقيت في مستوياتها التقليدية ولم تتطور وبالنسبة للتحركات الجماعية فقد كانت ردود الفعل اجابية مقارنة بالاشهر السابقة حيث تفهم الولاة والمعتمدون العديد من الاشكالات ووعدوا باجاد حلول للعديد من القضايا كما بقيت أهم الاشكالات عالقة ولم تبرز أي ردود فعل رسمية أمام احتجاجات هامة في عديد الجهات كما واجهت السلط الامنية العديد من الاحجاجات عبر استعمال العنف والاقافات .

جرد للتحركات الاحتجاجية التي تم رصدتها خلال شهر أوت 2014

■ ولاية أريانة : شهدت ولاية أريانة، رابع ولايات إقليم تونس الكبرى، تحركان تمثل الاول في محاولة انتحار أقدم عليها عاطل عن العمل للاحتجاج ضد طول بطالته وتمثل التحرك الثاني في احتجاج تجار السوق المركزي بالجهة ضد الانتصاب الفوضوي وتردي الوضع البيئي وقد كان التفـاعـل مع هذا التحرك إيجابيا إذ استقبل والي الجهة ممثلا عن المحتجين وتعهد رئيس بلدية الجهة بإعادة تأهيل السوق المركزي. وهما تحركان يندرجان ضمن المطالب الاقتصادية والاجتماعية.

■ ولاية باجة : عرفت الجهة خلال شهر أوت تحركان احتجاجيان تمثل الاول في احتجاج ممثلي المجتمع المدني وعدد من المتساكنين ضد النيابة الخصوصية مطالبين في مسيرة احتجاجية بتنحي النيابة وقد كان التفاعل مع هذا الاحتجاج ايجابيا اذ استقبل والي الجهة المحتجين ووعده بالنظر في مطلبهم. وفي نهاية شهر أوت أقدم كهـل في ولاية باجة

على الانتحار شنقا بسبب تعكر وضعه الاقتصادي والاجتماعي علما وان هذا الكهل هو اب لثلاثة أطفال

■ ولاية بنزرت : شهدت 7 تحركات احتجاجية اثنين منها في منزل بورقيبة وثلاث تحركات في بنزرت المدينة وتحرك في الرفراف وتحرك في تينجة. تمثلت هذه التحركات في ثلاثة محاولات انتحار :

- إقدام فتاة مقيمة للتداوي في المستشفى الجهوي الحبيب بوقطفة على رمي نفسها من الطابق السادس اثر قيامها بمكالمة هاتفية في بنزرت المدينة.

- إقدام فتاة تبلغ من العمر 12 سنة على الانتحار إثر نشوب خلاف مع احد أصدقائها في بنزرت المدينة.

- إقدام شاب على قطع شرايين يده في منزل بورقيبة بسبب عدم تمكنه من فرصة عمل. وهو معوق ومتزوج وأب لطفلة ليس له مسكن او مورد رزق واقدم على الانتحار بسبب تردي وضعه الاجتماعي.

كما شملت هذه الاحتجاجات قطع طريق من قبل اهالي شاب تم قتله في منزل بورقيبة طلبا للتسريع في البحث عن اسباب وفاته ومسيرة احتجاجية في تينجة قادها اهالي مسرحين عن العمل وممثلون عن المجتمع المدني امام معتمدية الجهة طلبا للحق في الثروة السمكية وكذلك التوجه بنداءات استغاثة عبر الاعلام من قبل اهالي الرفراف وأهالي بنزرت الجنوبية في بنزرت المدينة للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب. مجمل هذه التحركات ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد اي تفاعل يُذكر.

■ ولاية قابس : شهدت معتمدية مطماطة تحركا احتجاجيا واحدا خلال شهورات تمثل في مسيرة احتجاجية امام معتمدية المنطقة للمطالبة بإيلاء منطقتهم الاهتمام اللازم وتمكينهم من المشاريع التنموية. وقد شهد هذا التحرك تفاعلا من قبل المعتمد والذي استقبلهم ووعده بنقل مقترحات المجتمع المدني الى السلطات الجهوية.

كما شهدت قابس مواجهات بين الحرس البحري وعددا من مراكب الصيد ما بعد محاولة 60 مركبا تحرير مركب صيد ضبطه الحرس البحري بصدد استخدام الكيس عند الصيد. وانتهت المواجهات بإخراج المركب المحتجز من البحر وإيقاف ربانه وتسليمه للسلطات المعنية.

■ ولاية قفصة : شهدت الجهة طيلة شهر أوت تحركات احتجاجية أغلبها سُجِّلت في الحوض المنجي وتعلقت أساسا بالتشغيل وجاءت على خلفية اعلان نتائج مناظرة شركة البيئة والغراسة وتواصلت الاحتجاجات في مختلف معتمديات الولاية لأكثر من 3 ايام متتالية وشملت أكثر من معتمدية في اليوم:

- الرديف : شهدت الرديف تحركا وحيدا نهاية شهر اوت استمر طيلة ثلاثة أيام احتج خلاله شباب الرديف حول نتائج مناظرة الانتداب في شركة البيئة والغراسة. وتمثل هذا الاحتجاج في قطع الطريق وغلق وتعطيل مقر شركة الفسفاط ومقر فرع التجاري بنك والبريد واغلاق مقر غسل الفسفاط وايقاف نقل الفسفاط ولم يشهد هذا التحرك اي تفاعل يُذكر وفقا للصحف التي تم رصدها في هذا التقرير.

- المتلوي : شهدت معتمدية المتلوي تحركا استمر احدهما لمدة ثلاثة ايام وتولى خلاله فلاحو المتلوي

غلق المغسلة الرابعة للفسفاط والمصالح الادارية التابعة لها على خلفية غلق الشركة لمياه الري علما وان الفلاحة يتزودون منذ عام 1970 بمياه الري من الشركة. كما احتج مرضى تصفية الدم بمركز تصفية الدم بالمتلوي حول سوء خدمات المركز وتراجع مستوى النظافة فيه.

- قفصة المدينة : شهدت تحركا تمثل الاول في مسيرة احتجاجية شارك فيها شباب من معتمديات المضيلة والقطار والسند وسيدي عيش وقفصة الشمالية للمطالبة بمراجعة نتائج مناظرة الانتداب في شركة البيئة وشهد هذا التحرك الاحتجاجي تفاعلا من قبل والي الجهة إذ وعد بمتابعة كل المخالفات في هذه المناظرة وتوفير مواطن شغل لعدد من المرفوضين في مناظرة البيئة.

وتمثل التحرك الثاني في اعتصام نفذه معطلون عن العمل للمطالبة بالتشغيل انتهى بمناوشات بين الامن والمحتجين وايقاف 3 محتجين وتحويلهم للتحقيق معهم لمدة ثلاث ساعات الامر الذي تسبب في مزيد من الاحتقان والتوتر.

- قصر قفصة : شهد ثلاث تحركات احتجاجية طالبت بتحسين الخدمات في محطة القطار وتحسين وضعية الطريق الحزامية وتوفير الماء الصالح للشرب؛ إذ اضطر اهالي قصر قفصة لغلق الطريق وغلق فرع شركة توزيع المياه "الصوناد" للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب وافاد معتمد الجهة ان مراسلاته بخصوص هذا الاشكال لم تلاقي اي ردود فعل يُذكر من قبل المسؤولين.

طالب الاحتجاج الاول والذي جاء في شكل مسيرة بالتشغيل ولم يشهد اي تفاعل يُذكر وطالب الاحتجاج الثاني بتحسين البنية الاساسية وذلك بالتعبير عن الاستياء من وضع البنية الاساسية في



الجهة خلال جلسة عمل مع السلطات.

- منطقة غزالة : رفع اهالي منطقة غزالة من عمادة جمعة عريضة لدى والي جندوبة للمطالبة بإنجاز مسلك فلاحي يفك عزلة القرية. هذه العريضة لقيت تجاوبا من قبل السلطات الجهوية فانعقدت جلسة في الغرض بين المعتمد الأول ورئيس المجلس الجهوي.

- غار الدماء : شهدت 3 تحركات احتجاجية. احتج فلاحون ضد كيفية توزيع مياه الري في المنطقة السقوية بغار الدماء مطالبين بتركيز سد على وادي الرغاي كما احتج اهالي قرية ورغش ضد تردي خدمات الصرف الصحي وهما تحركان لم يلاقيا اي تفاعل يُذكر.

وفي غار الدماء ايضا أقدم شاب في العقد الثالث من العمر على الانتحار حرقا احتجاجا على خلافات عائلية.

كما احتج مستخدمو القطار ضد سوء الخدمات داخل المحطة ولم يلاق احتجاجهم اي تفاعل يُذكر وتوجه اهالي القصر بعريضة الى بلدية قفصة للمطالبة بتحسين وضع الطريق الحزامية.

■ ولاية جندوبة : شهدت جندوبة 12 تحركا احتجاجيا عفويا خلال شهر أوت 2014 :

- طبرقة : احتج اهالي اولاد يحي في طبرقة رفضا للأحكام الصادرة في حق 8 شبان موقوفين كانوا قد شاركوا في اعتصام للمطالبة بتوفير الماء الصالح للشرب. وكان الاعتصام المذكور الذي تزامن مع قطع الطريق من قبل المحتجين قد انتهى بالتدخل الامني لفض الاعتصام بالقوة واعتقال 8 شباب من المحتجين.

وفي طبرقة أيضا أغلق أهالي منطقة عين الصباح الطريق احتجاجا على عدم توفر الماء الصالح للشرب وانتهى هذا الاحتجاج بتدخل أعوان الامن لتفريق المحتجين وإعادة فتح الطريق.

- وادي مليز : شهدت وادي مليز 4 تحركات احتجاجية 3 منها طالبت بتوفير الماء الصالح للشرب وذلك في مناطق أولاد بوجمعة وبوقصة والعبادلية والطباقة أغلبها لم تلاقي اي تفاعل يُذكر. اما التحرك الرابع فقد تمثل في احتجاج 100 مربي نحل ضد قص أشجار الكالاتوس على ضفاف وادي مجردة على اعتبار ان قص هذه الأشجار سيضر بـ 1500 خلية نحل كانت ترعى في هذه الأشجار. وهو تحرك لم يلاقي اي تفاعل يُذكر.

- جندوبة المدينة : شهدت الجهة تحركان قادهما معطلون عن العمل وممثلون عن المجتمع المدني.



وشهدت منطقة بئر أحمد في بوحجلة احتجاج عائلة طفل صدمته شاحنة فقتلته وذلك للمطالبة بتركيز مخفضات سرعة.

- حفوز: أقدم عون حرس على محاولة انتحار شنقا في حفوز لأسباب مجهولة.

■ ولاية القصرين: شهدت القصرين تحركا احتجاجيا واحدا تمثل في حرق مقر الشرطة من قبل محتجين ضد قتل فتاتين برصاص دورية أمنية.

■ ولاية قبلي: شهدت قبلي 3 تحركات احتجاجية: - دوز الشمالية: احتج عدد من الفلاحين ضد ارتفاع أسعار الشعير دون أي تفاعل يُذكر.

- جمنة: احتج أهالي جمنة ضد تملح مياه الري وكانت التفاعل ايجابيا اذ وعد والي الجهة باتخاذ اجراءات استعجالية لتفادي هذا الاشكال.

- قبلي المدينة: دخل عدد من عمّال الحضائر في إضراب طلبا لتسوية وضعياتهم المهنية مهددين بالتصعيد. لا تفاعل يُذكر.

■ ولاية منوبة: أقدم مسن من مواليد عام 1939 على الانتحار حرقا إثر خلاف شب بين نزيلين في دار

■ ولاية القيروان: شهدت 10 تحركات احتجاجية.

- القيروان المدينة: شهدت 4 تحركات احتجاجية؛ إذ احتج متساكنو حي الجنان ضد عدم توفر الماء الصالح للشرب وعدم ربط الحي بشبكة التنوير وشبكة الماء الصالح للشرب وكان التفاعل ايجابيا مع هذه المطالب علما وان احتجاجهم جاء في شكل إطلاق نداء استغاثة عبر الإعلام.

كما اقتحم محتجون مقر الولاية طلبا لتمكينهم من رخص التاكسي وتطور الاحتجاج الى اعتصام داخل مقر الولاية والتهديد بخياطة الافواه. واحتج اهالي الموقوفين في ما عُرفَ بأحداث المنشية للمطالبة بإطلاق سراح الموقوفين واحتج عدد من فلاحي الجهة امام مقر الولاية للمطالبة بتوفير الحماية الامنية لهم ما بعد تكاثر عمليات سرقة المواشي تحت التهديد.

- الوسلاتية: احتج إطارات وأعاون ادارة الغابات وخلية الإرشاد الفلاحي ضد ظروف العمل بسبب عدم توفر دورة مياه وعدم ربط الادارة بشبكة الماء الصالح للشرب وطالبوا كذلك بصيانة مقر الادارتين وتوفير مكيفات في المكاتب. وانتهى هذا الاحتجاج بالتوجه بلانحة في مطالبهم الى المندوبية الجهوية للفلاحة.

- بوحجلة: أقدمت فتاة في العقد الثاني من العمر على الانتحار حرقا رفضا لتزويجها قسريا واقدم شاب من مواليد 1978 وحامل لشهادة عليا في منطقة جهينة على الانتحار بتناوله مادة سامة وذلك لأسباب مجهولة. كما احتج اهالي بوحجلة ضد تراكم الاوساخ في المدينة مهددين بالتصعيد خوفا من حصول كارثة بيئية.

المسنين. تم نقل المسن الى المستشفى وتبين ان حروقه بسيطة.

■ **ولاية الكاف** : شهدت 4 تحركات احتجاجية .

- **تاجروين** : طالب سكان منطقة برج الديوانة في مسيرة احتجاجية بتعبيد المسلك الفلاحي لفك عزلة القرية ولم يتم تسجيل اي تفاعل يُذكر. كما احتج اهالي السبعيات ضد رداءة الوضع البيئي والصحي الناجم عن مصنع الاسمنت وذلك بتوجيه مراسلات وشكايات للسلط المركزية وتنظيم مسيرة احتجاجية لقيت تفاعلا من قبل المجتمع المدني.

- **الكاف المدينة** : شهدت تحركا واحدا تمثل في مطالبة أعوان الغابات والإطفاء بتحسين ظروف العمل والوضعية المهنية ولم يشهد اي تفاعل يُذكر.

- **ساقية سيدي يوسف** : احتج اهالي منطقة الطابية ضد عدم توفر الماء الصالح للشرب ولم يشهد تحركهم اي تفاعل يُذكر.

■ **ولاية المهدية** : شهدت تحركا واحدا تمثل في اقدم كهل في العقد الرابع من العمر على الانتحار شنقا لأسباب مجهولة.

■ **ولاية مدنين** : شهدت 4 تحركات احتجاجية إثنين منها في جربة وإثنين آخرين في مدنين المدينة.

- **جربة** : أقدم شاب يبلغ من العمر 20 سنة على الانتحار شنقا بسبب حرمانه من حضور حفل زفاف قريب له. كما اقدم شاب يبلغ 23 سنة على الانتحار بإلقاء نفسه من البطّاح وذلك لاسباب عائلية وفقا للمقال المرصود.

- **مدنين** : احتج نساء مدنين في مسيرة احتجاجية ضد تردي الخدمات في المستشفى الجهوي. وفي تفاعل مع هذا التحرك أفاد مدير المستشفى بانه وقع توقيع اتفاقية مع وفد من أطباء صينيين لتحسين الخدمات في المستشفى.

كما اقدم شاب في العقد الثالث من العمر على الانتحار شنقا في مدنين لاسباب مجهولة.

■ **ولاية المنستير** : شهدت تحركان عفويان تمثل الاول في احتجاج فلاحو طبلبة طلبا لإعطاء الاولوية لقطاع الفلاحة والتدخل العاجل لجبهروادي الحارة وحماية الفلاحين من سيلان مياه التطهير والإلقاء العشوائى للفضلات. وتمثل التحرك الثاني في احتجاج حوالي 50 موظفا من بلدية جمال ضد قرار إقطاع أيام الإضراب من أجورهم الأمر الذي جعل معتمد الجهة يتحول على عين المكان والتحدث للمحتجين.

■ **ولاية نابل** : شهدت تحركان عفويان تعلق الأول باحتجاج المتساكنين ضد حفلات الزواج الفوضوية والاستخدام المفرط للشماريخ وتعلق الثاني باحتجاج المجتمع المدني ضد الوضع المتردي للمركز الثقافي نيابوليس. تحركان لم يشهدا أي تفاعل يُذكر.

■ **ولاية صفاقس** : شهدت صفاقس تحركان فرديان تمثلا في عمليتي انتحار خلال شهر أوت :

- صفاقس المدينة : اقدم كهل (من مواليد 1959) على الانتحار شنقا لأسباب مجهولة.

- جبنيانة : أقدمت امرأة تبلغ من العمر 34 سنة على الانتحار بتناول مادة سامة لأسباب مجهولة.

* ولاية سيدي بوزيد : شهدت سيدي بوزيد 8 تحركات احتجاجية.

- سيدي بوزيد المدينة : شهدت 4 تحركات تراوحت مطالبها بين ماهو سياسي وماهو اقتصادي واجتماعي؛ إذ احتج اهالي فطرانة في سيدي بوزيد الشرقية ضد عزل معتمد الجهة كما احتج اهالي سيدي بوزيد ضد عزل 4 عمد مطالبين بالتراجع عن قرار عزلهم. واقدمت فتاة تبلغ من العمر 12 سنة على الانتحار شنقا بسبب خلاف مع احد اصدقائها. ورفع اهالي منطقة جداولية الجبل في سيدي بوزيد الشمالية تدمراتهم عبر الاعلام للمطالبة بإنجاز مسلك فلاحي يفك عزل قريتهم مطالبين ايضا بحمايتهم من الخنزير. - الرقاب : احتج الاطار الطبي وشبه الطبي في المستشفى المحلي بالرقاب ضد تعيين مدير المستشفى مطالبين بإعادة النظر في هذا التعيين. المدير المعين معروف بإنتمائه السياسي وفقا للمحتجين. - المكناسي : احتج اهالي المكناسي ضد انتشار مياه الصرف الصحي في الطريق العام مطالبين بالتدخل العاجل لوقف هذه الكارثة البيئية.

■ ولاية سوسة : شهدت تحركا واحدا تمثل في اقدام شاب على الانتحار غرقا بسبب غرق صديقه. تم إنقاذه من قبل أعوان الحماية المدنية.

■ ولاية تطاوين : شهدت تحركان في مدينة غمراسن. الاحتجاج الاول قاده فلاحون وتجار طلبا لإصلاح شبكة التطهير في السوق والثاني قاده الطاقم الطبي في مستشفى غمراسن طلبا للتراجع عن قرار إقالة مدير المستشفى. ولم يشهد التحركات اي تفاعل يُذكر.

■ ولاية توزر : شهدت تحركا احتجاجيا تمثل في احتجاج اهالي دقاش ضد نقل قسم الاستعجالي الى المستشفى الجديد الذي يعاني عديد النقائص

مطالبين بعدم نقله والحفاظ على المستوصف وتحسين خدماته.

■ ولاية تونس : شهدت 7 تحركات احتجاجية :

- تونس : شهدت 5 احتجاجات واحد ضد حركة تغيير العمدة واثنين تعلقا بملف المهاجرين السريين المفقودين في ايطاليا قادهما أمهات المفقودين وهددن خلالهما بالانتحار الجماعي حرقا واحتجاج رابع قاده خريجو المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي رفضا لإقصائهم من انتدابات وزارة الشباب والرياضة. كما اقدم متقاعد من الخطوط الجوية التونسية على الانتحار شنقا بسبب تعكر حالته النفسية.

- ابن سينا : اقدم كهل متقاعد من السلك الامني على الانتحار بإلقاء نفسه من الطابق الثالث الامر الذي ادى إلى وفاته.

- السيجومي : انتحار شاب في العقد الثالث من العمر حرقا لأسباب مجهولة.

ملاحظات : سجل شهر اوت 2014 زيادة في عدد حالات الانتحار وذلك بتسجيل 23 حالة انتحار حرقا أو شنقا أو غرقا أو تقطيع شرايين أو تناول مادة سامة ومست مختلف الفئات العمرية من 12 سنة والى حدود مسن من مواليد 1939.

رصد ارتفاع في الاحتجاج عبر الاعلام وذلك باعتماد عرائض ممضاة أو تشكيات أو رفع تدمرات واستياء. عرف شهر اوت تحسن على مستوى تفاعل وردة فعل السلط المحلية والجهوية مع الاحتجاجات المرصودة ويأتي التفاعل اساسا فيما يهم العرائض المنشورة في وسائل الاعلام.

الحراك الاجتماعي في القيروان



1. تم افتتاح مركز الاستماع والتوجيه للنساء ضحايا العنف الاقتصادي والاجتماعي في المقر الجديد لفرع المنتدى بتاريخ 11 أوت 2014 وذلك بحضور بعض مكونات المجتمع المدني والأحزاب السياسية. وتغطية جيدة من الإعلام الجهوي وقد انطلق المركز في العمل الفعلي بتنظيم الاجتماعات واستقبال حالات اجتماعية في مجاله.

2. تبني الفرع قضية فلاحي نصرالله الذين تعرضوا لمحاكمة غير عادلة من خلال اتهامهم بالري العشوائي من طرف المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ثم وقع إيقافهم في شهر جويلية وقد تسبب ذلك في وفاة المرحوم محمد الطاهر السالمي.



- اجتماع مشترك للجمعيتين مع بعض مكونات المجتمع المدني في الجهة يوم الاثنين 25 أوت 2014
- وقفة احتجاجية مشتركة مع النقابة يوم الأربعاء 27 أوت 2014 أمام محكمة الناحية ببوحجلة.



3. مساندة الفلاحين المحتجين على سرقة مواشيمهم أمام عجز السلط الأمنية والقضائية عن معالجة هذا المشكل المتفاقم في أرياف القيروان.

4. تبني الكثير من قضايا العطش بالجهة: إضافة إلى أرياف العلا و حفوز و الشبيكة والرويسات و أولاد نصير. تضاف منطقة أولاد سعيد من معتمديه الحاجب، المنطقة المعطشة التي تعد حوالي 4000 ساكن



5. تدخل فرع المنتدى في مشكلة مصنع رسكلة البطاريات

عدد الحالات ارتفع خلال شهر أوت : الانتحار...ملف تهمله السلطات

سجلت وحدة الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي 23 حالة انتحار ومحاولة انتحار شنقا وحرقا وغرقا (إلقاء النفس في البحر) وتقطيع شرايين وتناول مادة سامة طيلة شهر أوت وفقا لما تم رصده عبر الصحف اليومية والاسبوعية.

هذا الرقم وصفه عبد الستار السحباني الباحث في علم الاجتماع ورئيس جمعية علم الاجتماع بالمفزع مؤكدا ان كل السلطات ومنظمات المجتمع المدني اهملت ظاهرة الانتحار بالرغم من تطورهما العددي والكيفي.

وقال الاستاذ السحباني ان ظاهرة الانتحار في تطور مستمر لتشمل خلال شهر اوت طفلة في سن 12 ربيعا وشيخ من مواليد 1939 أي ثمانيني تنكر لقدسية الحياة. ووضح ان ما يتم نشره حول اسباب الاقدام على الانتحار او محاولة الانتحار غير كافية لتفسير هذه الظاهرة فالقول بان خلاقات عائلية جرت الضحية للانتحار لا تكفي لتفسير الظاهرة.

كما قال ان حالة الهشاشة النفسية لدى بعض الافراد وافتقاد اليات المساعدة على حل مشاكله والافتقاد الى المؤسسات المساندة تدفعه للانتحار مضييفا "ولا منظمة مدنية اهتمت بهذه الظاهرة وحاولت فهمها والاحاطة بضحايها هل سمعتم عن جمعية تعمل على التصدي لظاهرة الانتحار هذه الظاهرة لم تعد قضية احد لا ساسة ولا نشطاء في المجتمع المدني ويتم تناولها تناول اخلاقي بمعنى "الانتحار حرام" او تعاطي الحدث كخبر عابر في الصحف.

كما اوضح الاستاذ السحباني ان المجتمع يعيش خلا كبيرا دليل ذلك ان اعداد المنتحرين في زيادة مستمرة وتتطور من شهر لآخر فالمتقاعد والطفل والموظف والعاقل

والمسن كلهم اقدموا على محاولة الانتحار ما يؤكد انه هناك نوعا من القلق الاجتماعي.

وكانت دراسة قد انجزت عام 2008 من قبل ثلاثة من كبار الاطباء المختصين في تونس قد اكدت ان واحد بالمئة من التونسيين يحاولون الانتحار سنويا أي ما يناهز 10 الاف تونسي سنويا.

كما خلصت هذه الدراسة الى أن البطالة وما تسببه من إحباط وإحساس بالانكسار تأتي في مقدمة دوافع الإقدام علي الانتحار رغم اختلاف الدوافع والظروف الاجتماعية للضحايا.

وتفسر دراسات اخرى عديدة الزيادة في ظاهرة الانتحار بالضغوط الاقتصادية والاجتماعية القاسية كالفقر والبطالة وما يخلفانه من معاناة تنعكس سلبا على العلاقة بالزوجة والأبناء بالنسبة للمتزوج وتنعكس على العائلة والمحيط الاجتماعي المصغر بالنسبة للأعزب بالإضافة الى القلق والكآبة وعدم القدرة على مواجهة المشاكل.

كما تعتبر النساء المعنفات أو المطلقات والأمهات العازبات الأكثر إقداما على الانتحار إضافة إلى فاقدى السند والمدمنين على المخدرات ومرضى الإيدز والسرطان.

ويؤكد عبد الستار السحباني ان الهشاشة النفسية كانت البوابة التي دخل منها الارهابيون وتجار المخدرات لاستقطاب الضحايا وبالتالي يحتاج هذا الملف الى اهتمام السلطات وجعله قضية وطنية اذ لا يمكن القبول بانتحار عشرة الاف تونسي سنويا مضييفا " لدينا وزارات يهملها هذا الملف لكننا لم نراها يوما تجتمع لتضع خطة مشتركة لإنقاذ التونسيين من الانتحار تماما كما لم نرى المجتمع السياسي يهتم بهذا الملف".

الذكرى الثانية لفاجعة لمبيوني: الحرقاة: بين مآسي الواقع والإجراءات اللانسانية



تأتي الذكرى الثانية (6 سبتمبر) للفاجعة التي جددت قبالة جزيرة لمبيوني الايطالية والتي ذهب ضحيتها العشرات من شبابنا الذين فروا من البطالة وصعوبة الأوضاع الاجتماعية، تأتي هذه الذكرى والأهالي لازالوا يعانون لوعة فقدان ذويهم دون أن يجدوا من الحكومات المتعاقبة التعاون المنشود لمعرفة مصير أبنائهم،

تأتي هذه الذكرى واتفاقية الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي حول التنقل ، التي غيّبت تماما المجتمع المدني ، تأبى إلا أن تجعل من أوروبا قلعة حصينة يموت على حدودها آلاف المهاجرين، ومن بلدان جنوب المتوسط حراس حدود دول الشمال،

تأتي هذه الذكرى والحكومات المتعاقبة ترفض نداءات المجتمع المدني والعائلات في تكوين لجنة مشتركة لاستجلاء الحقيقة وتقديم إجابات شافية في ملف المفقودين،

وأخيرا، تأتي هذا الذكرى الثانية وسط محيط وطني وإقليمي يبنى بمزيد الفواجع وذلك رغم تشديد الرقابة والإجراءات الأمنية ضد المهاجرين السريين، إذ، رغم الوسائل التقنية المتطورة والحراسة البحرية، ما انفك عدد المهاجرين السريين يتضاعف . فقد أكد التقرير الصادر عن منظمة "فرون تاكس" المتخصصة في مراقبة الحدود الأوروبية أن عدد الحرقاة الذين يركبون البحر في اتجاه الشواطئ الايطالية قد تضاعف منذ سنة 2012 من 10 آلاف إلى 31.500 سنة 2013، وهو مرجح إلى أن يصل إلى 50 ألف سنة 2014.

هذا التدفق ليس مردّه الفقر وصعوبة الأوضاع الاجتماعية في جنوب المتوسط فقط، ولكن أيضا هشاشة الوضع الأمني والحروب الأهلية التي تعيشها عديد البلدان مثل سوريا وليبيا..

أخر هذه الفواجع عشرات الجثث التي لفظها البحر في ميناء الكتف ، قرب منطقة بن قردان ، والتي يعتقد أن يكون أغلبها من السوريين الفارين من جحيم الحرب في بلادهم.

إنّ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الذي كان دائما إلى جانب عائلات المفقودين من اجل معرفة مصير أبنائهم ومن اجل احترام الحق في حرية التنقل يجدد مطالبته ب:

- تكثيف عمليات النجدة في البحر من اجل إسعاف آلاف المهاجرين، إذ أن الإسعاف ضرورة يفرضها القانون الدولي،
- تكوين لجنة مشتركة حول المفقودين ، فيها إلى جانب ممثلي الحكومتين التونسية والايطالية ، ممثلين عن العائلات والمجتمع المدني من البلدين،
- إلغاء الاتفاقية حول التنقل بين تونس والاتحاد الأوروبي وإرساء شراكة فعلية تحترم فيها سيادة البلدين وكذلك الاتفاقات الدولية الخاصة بالهجرة وحرية التنقل وحق اللجوء.

عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية: الرئيس: عبدالرحمان الهذيلي

المنتدى الاجتماعي العالمي

تونس 2015

FORUM SOCIAL MONDIAL

TUNIS 2015



تونس

المركز الجامعي المنارا
24-28 مارس 2015


www.fsm2015.org

TUNIS

Campus El Manar I
24-28 mars 2015

كرامة و حقوق

DIGNITÉ ET DROITS

كرامة و حقوق

DIGNITÉ ET DROITS

كرامة و حقوق



عالم آخر ممكن

UN AUTRE MONDE EST POSSIBLE

47 شارع فرحات حشاد مدرج أ، الطابق الثاني، 1001 تونس
الهاتف: 71 257 664 (00 216) - الفاكس: 71 257 665 (00 216)
البريد الإلكتروني: contact@ostunisie.org - contact@ftdes.net



 **Oxfam**

بمساندة: